الأستاذ عبد المؤمن عبد الوهاب

النظام الانتخابي في الجزائر

مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الانتخابي الجزائري

الأمية

Scanné avec CamScanner

الفهـــــــرس

المقدّمة: 7

الفصل التمهيدي: الأسس النظرية والفقهية لفكرة الانتخاب..... 13

المبحث الأوّل: السيادة كأساس لفكرة الانتخاب..... 17

المطلب الأول: نظرية سيادة الأمة وفكرة الانتخاب..... 20

الفرع الأول: سيادة الأمة والانتخاب وظيفة..... 21

الفقرة الأولى: الاقتراع المقيد..... 21

الفقرة الثانية: الوكالة الجماعية..... 22

الفرع الثاني: النظام النيابي كتكريس لسيادة الأمـــــة..... 23

المطلب الثاني: السيادة ملك للشّعـــــب والانتخاب حق..... 24

الفرع الأول: الانتخاب حق للفرد..... 24

الفقرة الأولى: الاقتراع العـــام..... 25

الفقرة الثانية: الوكالة الإلزامية..... 25

الفرع الثاني: الدّيمقراطية المباشرة والدّيمقراطية شبه المباشرة الشّعبية..... 26

الفقرة الأولى: الدّيمقراطية المباشرة..... 26

الفقرة الثانية: الدّيمقراطية شبه المباشرة..... 27

المبحث الثاني: تصوّرات المؤسس الدّستوري الجزائري لفكرتي السيادة والانتخاب..... 29

المطلب الأول: نظام الحكومة عن طريق الحزب وأثره على ممارسة السيادة والانتخاب..... 32

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: مضمون فكرة نظام الحكومة عن طريق الحزب..... 33
الفقرة الأولى: الدّولة ليست إلاّ وسيلة في يد الحزب..... 33
الفقرة الثانية: دمج الحزب والسلطة..... 33
الفرع الثاني: آثار النظام على التمثيل والانتخاب..... 35
الفقرة الأولى: استبعاد نظرية السيادة الشّعبيـــة..... 35
الفقرة الثانية: نموذج خـــاص لسيادة الأمة....التمثيل تقمّص.... 36
المطلب الأول: مفهوم سيادة الأمة و الانتخاب في دستور 1989..... 38
الفرع الأول: تكريس ممارسة الشّعب للسياد..... 39
الفرع الثاني: الانتخاب والنظام التمثيلي..... 40
الفقرة الأولى: النظام التمثيلي كمبدأ..... 40
الفقرة الثانية: تثمين الانتخاب نظريا..... 41
الفصل الأول: النظام الانتخابي إطار للمشاركة السياسية..... 45
المبحث الأوّل: الفاعلون في المشاركة السياسية..... 49
المطلب الأول: الهيئة الناخبة أولـى الأجهزة في الدّولة..... 52
الفرع الأول: إقرار الاقتراع العام... المواطنة كمعيار..... 53
الفقرة الأولى: الأساس الدّستوري للاقتراع العام..... 54
الفقرة الثانية: القانون أداة لتنظيم حـق الاقتراع..... 55
الفرع الثاني: تكريس حق الاقتراع العـــام..... 57
الفقرة الأولى: توسيع حق التمتع بحق الاقتراع العام..... 57
أولا: السـنـــــن..... 57
ثانيا: فقدان الأهلية والكفاءة الأدبية يقصيان من الاقتراع..... 58
الفقرة الثانية: تنظيم ممارسة الانتخاب أو القائمة الانتخابية..... 60
أولا: نظام التسجيل في القائمة..... 61

Scanné avec CamScanner

أ : ظاهرة عدم التسجيل..... 61
ب : ظاهرة عدم دقّة التسجيلات..... 62
ثانيا: التحكّـــم في القوائم الانتخابية..... 62
أ : إعلام المواطنين..... 62
ب : الإطلاع على القائمة..... 62
المطلب الثاني: الهيئة المنتخبة أو المنتخبون..... 64
الفرع الأول: نظام الترشيحات أو الشروط العامّة للترشيح..... 65
الفقرة الأولى: الشروط القانونية. 65
أولا: السّـــن..... 65
أ : انتخاب المجالس المنتخبة..... 65
ب : انتخاب رئيس الجمهورية..... 66
ثانيا: للكفاءة مدلول وطني..... 66
ثالثا: الجنسية..... 67
الفقرة الثانية: الشروط السياسية..... 68
أولا: معايير الانتقاء..... 68
ثانيا: الإطار الهيكلي للترشيح..... 69
الفرع الثاني: النظام القانوني للعهدة أو الشروط الخّاصة..... 72
الفقرة الأولى: عدم قابلية الترشيح أو حماية الناخب..... 72
أولا: حالات المنع من الترشيح..... 72
ثانيا: حماية هشة..... 75
أ : عدم الكفاية..... 75
ب : عدم الدّقـــة..... 75
الفقرة الثانية: حالات التنافـــي..... 76

Scanné avec CamScanner

أولا : الوظائف المتنافية..... 76
أ : الوظائف العامــة..... 77
1 : النشاطات العامّــة..... 77
2 :المسؤوليات العامّــة..... 78
ب : النشاطات الخاصة..... 79
ثانيا: فراغ من الواجب استدراكه..... 79
المبحث الثاني: بيئة المشاركة السياسية..... 81
المطلب الأول: بيئة الانتخابات أو الدّوائر الانتخابية..... 84
الفرع الأول: قاعدة الأساس الدّيمغرافي كمبدأ..... 85
الفقرة الأولى: تذبذب في التطبيق..... 85
أولا: تكريس المبدأ..... 85
ثانيا: العدول عن المبدأ..... 86
ثالثا: الرّجوع إلى الأصــل..... 88
الفقرة الثانية: انعدام المعدّل المتوسط للتفاوت..... 89
الفقرة الثالثة: انعدام الدّورية في المراجعة..... 90
الفرع الثاني: القاعدة الجغرافية أو التواصل..... 92
المطلب الثاني: إدارة الانتخابات أو الجهاز الانتخابي..... 94
الفرع الأول: اللجان 95
الفقرة الأولى: اللجنة الإدارية..... 95
أولا: تشكيلها..... 96
ثانيا: صلاحياتها..... 96
الفقرة الثانية: اللجان الانتخابية..... 97
أولا: تشكيلها..... 98

Scanné avec CamScanner

أ: اللجنة الانتخابية البلدية..... 98
ب: اللجنة الانتخابية الولائية ولجنة الدّائرة..... 98
ثانيا: الصّلاحيات..... 100
أ: اللجنة الانتخابية البلدية..... 100
1 : درجة أولـى من الرّقابة..... 100
2 : صلاحيات أوسع..... 100
ب: اللجنة الانتخابية الولائية..... 101
1 : الإحصاء والمراجعة..... 101
2 : توزيع المقاعد وإعلان النتائج..... 101
الفرع الثاني: مكـاتب التصويت..... 103
الفقرة الأولى: التشكيل ...البحث عن الحياد..... 103
أولا: رئاسة المكتب..... 103
ثانيا: الأعضاء الآخرون..... 104
أ : الأعضاء بحكم القانون..... 104
ب: الأعضاء المراقبون..... 105
الفقرة الثانية: صلاحيات المكتب..... 107
أولا: السلطات الضبطية..... 107
ثانيا: سلطات إجرائية..... 107
الفصل الثاني: النظام الانتخابي إطار للمنافسة السياسي..... 109
المبحث الأوّل: تفعيل المنافسة السياسية..... 113
المطلب الأول: قواعد اللعبة أو أنماط الاقتراع..... 116
الفرع الأول: خصائص أنماط الاقتراع..... 117

Scanné avec CamScanner

الفقرة الأولى: غلبة نظام الأغلبية: الاستقرار و نجاعة التسيير أم ضمان الاستمرارية..... 117
أولا: الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين: بين التقليد والهندسة الانتخابية..... 117
أ: الانتخابات الرّئاسية: التقليد..... 118
ب: الانتخابية التشريعية: الأثر المعاكس للهندسة الانتخابية، أو خيبة أمل المهندس !..... 119
ثانيا: النظام المختلط ذو الغاية الأغلبوية... طغيان الجرعة الأغلبية..... 122
أ: الانتخابات المحلية: المزج في توزيع المقاعد لا في عرض المترشحين..... 123
ب: الانتخابات التشريعية: المزج الفعلي ...في النتائج وفي عرض االمترشحين..... 124
I: تفضيل الأغلبية في دور واحد..... 124
II: ضعف الشق التناسبي للنمط..... 126
1: توزيع البواقي..... 126
2: قاعدة الحدّ الأدنـــى..... 126
ثالثا: الاقتراع متعدّد الأسماء بالأغلبية في دور واحد 128
أ: الأغلبية في دور واحد: تأمين التجانس؟..... 128
ب: الاقتراع متعدّد الأسماء: الانتقاء بعيدا عن المناورة الحزبية..... 129
الفقرة الثانية: الرّجوع إلى التمثيل التناسبي: نسبية التمثيل بدلا عن التمثيل..... 130

Scanné avec CamScanner

أولا: البساطة..... 130
أ: أبسط تطبيقات النموذج..... 131
I: التمثيل التناسبي المقارب..... 131
1: تحديد المعامل وتوزيع البواقي: أبسط الأساليب والباقي الأقوى؟... 131
2: توسيع التمثيل أم تفتيت المعارضة؟..... 133
3: الحدّ الأدنى...تقييد التمثيل حفاظا على جدّيته..... 133
II: أسلوب القائمة المغلقة: تقوية العمل الحزبي؟..... 135
ثانيا: التعميم والتوحيد..... 135
الفرع الثاني: آثار أنماط الاقتراع..... 137
الفقرة الأولى: الأثار المفترضة على الوضع الحزبي..... 137
أولا: نظام حزبي أم وضع حزبي... محاولة تصنيف..... 138
1: معيار العدد..... 138
2: معيار الحجم..... 140
ثانيا: تهيئة إطار النظام الحزبـــي..... 142
أ: التأثير على التكاثر العددي للأحزاب..... 142
ب: تقوية العمل الحزبي في المنافسة السياسية..... 143
الفقرة الثانية: الأثار الفعلية على النظام السياسي: النظام الرّئاسي وتحييد أنماط الاقتراع..... 144
المطلب الثاني: وسائل المنافسة السياسية أو الحملة الانتخابية..... 146
الفرع الأول: أدوات وأساليب الحملة..... 147
الفقرة الأولى: الأساليب التقليدية للدّعاية: عدم إلمام..... 147
أولا: التجمّعات والمهرجانات الانتخابية. 147
ثانيا: النشر والوسائل الأخرى..... 148

Scanné avec CamScanner

ثالثا: الوسائل السمعية والبصرية..... 149
الفقرة الثانية: الأساليب الحديثة للدّعاية: إغفال تام..... 151
أولا: سبر الأراء والتحقيقات الانتخابية (استطلاعات الرّأي)..... 151
ثانيا: الأساليب الأخرى للدّعاية..... 152
الفقرة الثالثة: الأساليب المحضورة في الدّعاية..... 153
أولا: الإشهار التجاري: حضر بدون عقوبة..... 153
ثانيا: عدم جواز استعمال الوسائل العمومية..... 154
الفرع الثاني: تمويل الحملة..... 155
الفقرة الأولى: التحكّم في النفقات الانتخابية..... 155
أولا: تحديد مصادر التمويل..... 156
أ: للأحزاب أن تموّل ولكن إلى أي حدّ؟..... 156
ب: ماذا عن تجاهل التبرّعات الخاصة؟..... 157
ثانيا: تحديد سقف النفقات..... 157
أ: الانتخابات الرّئاسية..... 158
ب: الانتخابات التشريعية دون المحلية..... 158
الفقرة الثانية: التمويل العمومي للحملة: من تمويل الحملة إلى تمويل الحياة السياسية..... 159
أولا: التمويل العمومي للحملة..... 159
أ: التعويض الجزافي كشكل للتمويل..... 159
1: قاعدة التعويض الجزافي..... 160
2: مسك حساب الحملة..... 162
ب: مدى شفافية أموال الحملة وأخلقتها..... 163
ثانيا: التمويل العمومي للحياة السياسية..... 164

Scanné avec CamScanner

أ: التمثيل في البرلمان كمعيار للمساعدة..... 164
1: لا إعانة لمعارضة النظام..... 165
2: إقصاء النواب الأحرار..... 165
ب: انعدام الرّقابة..... 166
المبحث الثاني: تقويم المنافسة السياسية..... 167
المطلب الأول: القضاء أداة لتقويم المنافسة..... 170
الفرع الأول: من رقابة القضاء العادي إلى رقابة القضاء الإداري..... 170
الفقرة الأولى: منازعات القائمة الانتخابية: اختصاص القاضي العادي اختصاص مبدئي..... 170
أولا: خصوصية منازعات القائمة الانتخابية..... 171
1: حق الإخطار والطّعن..... 171
2: المواعيد والاجراءات..... 172
ثانيا: عدم امكانية الطعن..... 173
الفقرة الثانية: العمليات التحضيرية..... 175
أولا: منازعات الترشيح..... 175
أ: الطّعن في رفض الترشيح إلى المجالس المنتخبة دون غيرها..... 175
ب: لا طعن في قرارات المجلس الدّستوري..... 176
ثانيا: العمليات التحضيرية الأخرى..... 177
الفرع الثاني: اللّجنة الانتخابية الولائية... من قاضي انتخابي إلى هيئة إدارية..... 178
الفقرة الأولى: رقابة الانتخابات المحلية دون غيرها..... 178
أولا: فقدان القاضي الإداري لمكانته..... 178

Scanné avec CamScanner

ثانيا: اختصاص حصري..... 179
الفقرة الثانية: اللجان الانتخابية جهات قضائية لم تعد كذلك..... 180
أولا: اللجان الانتخابية جهات قضائية كاملة..... 180
ثانيا: اللجان الانتخابية مجرّد هيئات إدارية..... 180
المطلب الثاني: الرّقابة السياسية وسيلة لتقويم المنافسة..... 182
الفرع الأول: المجلس الدّستوري هيئة سياسية تتولّى مهام قاضي الانتخابات..... 182
الفقرة الأولى: المجلس الدّستوري جهاز سياسي..... 183
أولا: المجلس لا يعني بالضرورة محكمة..... 183
ثانيا: الوظائف لا تنبيء بالطبيعة القضائية..... 184
الفقرة الثانية: المجلس الدّستوري قاضي انتخابي..... 185
أولا: الاختصاص في الانتخابات ذات الطابع الوطني..... 185
أ: الانتخابات التشريعية: من المنازعة السياسية إلى المنازعة القانونية..... 185
ب: انتخاب رئيس الجمهورية والاستفتاء..... 186
ثانيا: إجرءات التقاضي..... 187
أ: الحق في الطّعن..... 187
ب: الفصل في المنازعة. 188
الفرع الثاني: اللجان السياسية المستقلّة لمراقبة الانتخابات..... 190
الفقرة الأولى: تشكيل اللجان السياسية..... 190
أولا: التشكيلة الموسّعة والبسيطة..... 190
أ: الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار..... 191
ب: الشخصيات الوطنية..... 191

Scanné avec CamScanner

ج: المنظمات الوطنية ومنظمات حقوق الإنسان. 192
د: تمثيل الإدارة..... 192
ثانيا: تضييق التشكيلة وتنظيمها..... 193
أ: الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار..... 193
ب: الشخصيات الوطنية..... 193
ج: تمثيل الإدارة..... 194
الفقرة الثانية: صلاحيات اللجان السياسية: اتساع المجال وعدم الإلزام..... 194
أولا: اتساع المجال الرّقابة..... 195
ثانيا: الإشراف على الحملة الانتخابية..... 195
أ: التحسيس والتوعية..... 195
ب: توزيع الأوقات..... 196
ثالثا: استقبال الطّعون ومحاضر الفرز..... 196
أ: استقبال الطّعون والاحتجاجات..... 196
ب: استقبال محاضر الفرز الأصوات..... 197
الخـــاتمة:..... 198
الملاحـــق: الملحق رقم1: – جدول تناسب التمثيل..... 205
قائمة المراجع..... 209

Scanné avec CamScanner

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب أحد المواضيع ذات الراهنية الدائمة و المتجددة، نظرا لما تحتله مؤسسة الانتخاب في حياة المجتمعات الحديثة كأداة لإسناد السلطة و التداول عليها ما لهذا من تأثير على حياة الأمم و المجتمعات بحيث أصبحت هي الإيقاع الذي يحكمها و هي المقياس الذي تقيم من خلاله سلامتها أو اعتلالها بالممارسة السيئة للسلطة. في هذا الكتاب محاولة لمقاربة أكاديمية لهذه المؤسسة في الجزائر عن طريق تقييم إطارين اثنين الأول يتعلق بالمشاركة السياسية للمواطن كحق غير قابل للمصادرة و الاحتكار أما الإطار الثاني فيتعلق بالمنافسة السياسية التي هي جوهر الانتخاب في حقيقة الأمر.

المؤلف

الأستاذ عبد المؤمن عبدالوهاب

من مواليد سنة 1966 بقسنطينة، حائز على شهادة الليسانس من جامعة قسنطينة سنة 1989، ثم شهادة دراسات العليا في المالية العامة من معهد الإقتصاد الجمركي والجبائي سنة 1992، فشهادة الماجستير في القانون العام من جامعة قسنطينة سنة 2008، و هو الآن بصدد تحضير أطروحة دكتوراه في القانون العام بنفس الجامعة و هو حائز على دبلوم الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري بتونس سنة 1995.

مارس التدريس كأستاذ مشارك لعدة سنوات بكليتي الاقتصاد و الحقوق بجامعة قسنطينة، شارك في عدة ملتقيات وطنية و دولية، بدأ مساره المهني كمفتش مركزي للمالية ثم مفتش عام، ليدخل عالم التوثيق سنة 2008.

elalmaia15@gmail.com
tel/fax 031675289

9 789931 305194

DL 941- 2011

Scanné avec CamScanner